مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد:24 العدد: 1 السّنة: الثّلاثيّ الأوّل 2022 ص: 1097 – 1122

نُزْهَةُ الطّرْفِ فِي عِلْمِ الصّرْفِ لِلمَيْدَانِيّ

دِرَاسَةٌ وَصْفِيّة تَحْلِيلِيّة الباحث

The Morphology by Al Maydani –Analytical and Descriptive study–

أ.د. محمود محمّد العامودي‡

أ. خضر عبد الرّحمن الأسطل§

تاريخ الاستلام:27-05-2019 تاريخ القبـول:29-09-2019

ملخّص: تَعَرَّضَ البَحْثُ فِي البِدَايّة إِلَى حَيَاةِ المَيْدَانِيّ، وَقَدِ اشْتَمَلَ عَلَى: اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ وَنَسَبِهِ، وَمُصَنَّفَاتِهِ، وَشُيُوخِهِ وَتَلامِيذِهِ، وَمُصَنَّفَاتِهِ، وَوَفَاتِهِ. كَمَا عَرَّفَ بِكِتَابِ "نُزْهَةِ الطّرْفِ فِي عِلْمِ الصّرْفِ لِلمَيْدَانِيّ"، وَقَارَنَ تَرْتِيبَ أَبْوَابِهِ الصّرْفِيّة بِتَرْتِيبِهَا عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ. ثُمَّ قُمْتُ بِدِرَاسَةٍ تَحْلِيلِيّة لِكِتَابِ "نُزْهَةِ الطّرْفِ فِي عِلْمِ الصّرْفِ" بَيَّنْتُ فِيهَا النّقَاطَ الآتِيّة:

1-مَنْهَجَ المَيْدَانِيّ فِي كِتَابِهِ.

2-أُصُولَهُ الصّرْفِيّة وَهْيَ: السّمَاعُ وَالقِيَاسُ وَالتّعْلِيلُ وَالتّأْوِيلُ وَالإِجْمَاعُ.

3-شَوَاهِدَهُ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ وَالحَدِيثِ النّبَوِيّ الشّرِيفِ وَكَلامِ العَرَبِ نَثْرِهِ وَشِعْرِهِ.

4-مَصَادِرَهُ مِنَ الكُتُبِ وَأَقْوَالِ العُلَمَاءِ.

5-مُصْطَلَحَاتَهُ.

6-مُوْقِفَهُ مِنَ البَصْرِيّينَ وَالكُوفِيّينَ.

7-نَتَائِجَ الدّرَاسَةِ. كَلِمَاتٌ مِفْتَاحِيّة: المَيْدَانِيُّ، نُزْهَةُ الطّرْفِ، الصّرْفُ.

Summary: The research initially presented the hife of Al Maydani, including: His name, rank, works, elders, students, and his death.

‡الجامعة الإسلاميّة، غزة، البريد الالكتروني:**mamoudi@iugaza.edu.ps** **(المؤلّف المرسل)**

§الجامعة الإسلامية غزة ، البريد الالكتروني: Mamoudi2000@hotmail.com

Also it is known as the book of the morphology by Al Maydani, and he compared the arrangement of the morphological units of the book as arranged by Ibn Malik.

Then the two researchers studied the analytical study of the morphology book, where the following points were highlighted:

1 – Al Maydani's approach in his book.

2 – His morphological assets: hearing, measurement, reasoning, interpretation and consensus.**

3 – His evidence from the Holy Quran and the Hadith of the Prophet and the Arabs' prose and poetry.

4 – Sources of books and statements of scientists.

5. Terminology.

6 – His position on the Basrians and the Kufis.

7– Results of the study.

Keywords: Al Maydani, Morphology, Nozhat Al Tarf.

المقدّمة: بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، أما بعد:

قضَى الله بإنزال كتابه نزولا يليق بجلاله، مُعجزا لخلقه، فتمّم أوصافُه، وعدّلَ ألفاظه، وأحكم معانيه، وآلف بين خواتمه وبواديه، فاستوت نظومه، وترتّبت سوره، وترابطت آياته، وتناسقت مقاطعه، وتراصفت مفاصله وتناظَرت أطرافُه وتكاملت أوصافه، فإذا هو بعيد عن التّناقضات خالٍ من الاختلافات،﴿ **وَلَو كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً**﴾(سورة النساء: الآية: 82).

ومن هذه المسلّمات ظهر علم المناسبة القرآنية لتقرير ما وضُح واستظهار ما خفي من المناسبات، ولنفي الاختلاف عن آيات الذّكر الحكيم، فنشأ ابتداءً أحد فروع علم المناسبة وهو علم المتشابه اللّفظي الذي عني بتناسب المتشابه مثل: درة التنزيل للإسكافي (ت: 420هـ) وأسرار التّكرار للكرماني (505هـ).. إلا أنّ هذا العلم لم يُعنى بالتّرتيبات والرّوابط.

ثم ظهرت بعد ذلك مصنّفات جمّة في معرفة أسباب ترتيب المعاني وتآخيها مع بعضها، في أجزاء من السورة أو في السورة كلها، أو في مطالعها وخواتمها، وعلاقة السور ببعضها وما إلى ذلك؛ وأول كتاب صريح في هذا الشأن: "البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن" لابن الزبير الغرناطي (ت: 708هـ)؛ ولعل أهم مُصنّفٍ يُطالعنا في هذا العلم ما صنّفه البقاعي (ت: 885هـ) في تفسيره: "نظم الدّرر في تناسب الآية والسور" والذي يُعدّ أشمل وأوفى مُصنّف في علم المناسبة، فبيَّن وجوه الترابط بين كل آية وآية وسورة. واستظهر فيه ما لم يُظهره أحدٌ من قبله وكانت دراسته شاملةً للقرآن الكريم كلّه؛ وهناك الكثير من المصنّفات غيرُه، عنيت بما عني به من استظهار المناسبات وبيان التّرابطات، ومنه تبلورت واتّضحت فكرة المناسبة في القرآن الكريم.

ومن هذه المنطلقات نطرح التساؤلات الآتية: ما هو علم المناسبة؟ وما أهمّ محاوره؟ وما هي أسسه التي ينبني عليها؟ وما أهم شروط الخوض فيه؟

2. أصل علم المناسبة: يُعدّ النّظمُ القرآنيُّ ومُركّباتُه صميم علم المناسبة، والتناسب فيه يبدأ من الوحدات الصّغرى والتّراكيب، وينتهي إلى علاقة الجملة بالجملة التي تليها في مراتب الفصل والوصل لتفسير السّبَبية الحاصلة بين الجمل، وعلم المناسبة من هذه الناحية يتكفل «بإبراز إعجاز النظم المبين ما أُودع من حسن التّأليف وبراعة التّركيب وما تضمّنه في الحلاوة وجلله في رونق الطلاوة مع سهولة كلمه وجزالتها وعذوبتها وسلاستها..»[1]؛ والقرآن من هذه الناحية «على منهاج واحد في النّظم مناسبٌ أوَّلُه آخرَه وعلى مرتبة واحدة في غاية الفصاحة فليس يشتمل على الغث والسمين»[2]، فهو في مرتبة واحدة من الفصاحة وحسن الأسلوب.

إلا أنّ هذا التّيار الذي عُني بنظم القرآن كان قاصرا من جهة الشّمولية للمقاطع والسّور، فقد «انشغل أكثر البلاغيين والمفسرين كالجرجاني، وصاحب الكشاف وصاحب التحرير والتنوير وغيرهم بالنظم داخل الآية القرآنية المفردة غالبا أو بين الآيات المتجاورة، فإن علم التناسب ينظر إلى "النظام" الرابط بين أجزاء السّورة جميعها، بل يمتد إلى القرآن كله، ومن ثم فإن من تمام بلاغة القرآن وبلاغِه المبين أن يُتعامل معه باعتباره وحدة واحدة»[3]؛ ومن هذا فإنّ اتجاه المناسبة يعدّ امتدادًا للنظم، ومهيمنًا عليه، فهو استفاد من النّظم ومباحثِه استفادةً كبيرة، وضمّ مباحثَه إلى مباحثِ مع إضافات أخرى، ليشمل عموم الآيات والسّور.

وقد ذكر البقاعيّ أنّ علم المناسبة يكشف إعجاز القرآن في نظمه من وجهين، "أحدهما النّظر إلى كلّ جملة على حيالها بحسب التركيب؛ وثانيهما نظمها مع تاليتها بالنظر إلى الترتيب"[4] ومنه يكون تيار النّظم فرعا من علم المناسبة؛ ويرى أنّ مناسبة القرآن في نظمه «أقرب تناولاً وأسهل ذوقاً؛ فإن كل من سمع القرآن من ذكي وغبي يهتزُّ لمعانيه وتحصل له عند سماعه روعة بنشاط مع انبساط لا تحصل عند سماع غيره»[5]، وإنما وقع

الإشكال من جهة الترابط* لصعوبة الإحاطة بأسرار التّنزيل، وقصور النّاس عن فهم مقاصد كلام ربّ العالمين؛ وهذا كان موضوع علم المناسبة.

3. ماهية علم المناسبة وأهم محاوره: عُني علم المناسبة منذ نشأته بِبيان ارتباط آيات القرآن ببعضها، وبيان الوحدة القرآنيّة، ونفي الاختلاف عن تراتيبه وارتباطاته، فإن الترتيب القرآني «لم يكن جزافًا ولا اعتباطًا أو عبثًا ونُنزّه كلام الباري سبحانه وتعالى عن كل ذلك. كما نقول إن القول بوجود المناسبات أمر يحتمه الاعتقاد بتنزيه كلام الله سبحانه وتعالى عن الفوضى والتناقض: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82)»[6]، فالقرآن ليس فيه اختلافٌ في مضامينه ولا عوجٌ في معانيه، فهو في غاية الاستواء والاستقامة والتّمام، وأما غيرُه من الكلام فستجد فيه تشتُّتا لا يقبل التّوحد فيما بينه*، وتجد فيه تفاوتا بيّنا في نظمه وأسلوبه وترابطه؛ ومن هنا تفاضل القرآن على غيره بحسن جمعه بين المؤتلفات والمختلفات، وهو «على اختلاف فنونه، وما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة، والطرق المختلفة – يجعل المختلف كالمؤتلف، والمتباين كالمتناسب، والمتنافر في الأفراد إلى حد الآحاد»[7]؛ ثمّ إنّك لا تجد في نظم القرآن كلِّه شيئين ترابطا وتعالقا إلّا إن كانا يقعان من بعضها موقع التّناسب والانسجام.

ومنه فإنّ علم المناسبة هو العلم الذي يبحث عن وجوه الترابط بين المعاني وارتباط بعضها ببعض في سلك الآيات القرآنية، وارتباط الآيات بسورها، وارتباط السور بالقرآن كلّه، سواءٌ كانت هذه الارتباطات جليّة أم خفيّة؛ « ويَعرِف هذا الإحكام والترابط في القرآن كلُّ من ألقى باله إلى التناسب الشائع فيه من غير تفكك ولا تخاذل ولا انحلال ولا تنافر بينما الموضوعاتُ مختلفةٌ متنوعة ..»[8]؛ وتدور محاور المناسبة القرآنية حول محاور مهمّة وتتعدّد بتعدّد المظاهر التّناسُبيّة فيه، وهو يشمل «التناسب في جميع ما تضمنه ظاهرا وباطنا من غير اختلاف»[9]، وأهم هذه المحاور ما يلي:

3-1. إزالة الالتباس عن موهم الاختلاف:

لمّا تقرّر أنّ القرآن كلّه "مبرء عن التضاد والاختلاف"[10]، وكان "ظاهر بعض آيات القرآن أن كل جملة مستقلَّةٌ عن الأخرى وأنها خلاف النّوع المبدوء به"[11]، فإنّ دور علم المناسبة من هذه النّاحيّة يهدف إلى إزالة اللُبس عن مُوهم الاختلاف بين الآيات، لأن "معرفة الارتباط مما يدقّ فيه النظر، ويَغمُض فيه المسلك"[12]، والمتأمّل في آيات الله "إن لم يتفحصها ويُمحصها قد يخفى عليه وجه ربط كل جملة بما تلتْه وما تلاها وظن أن الجمل متباعدة الأغراض متنائية المقاصد، فظن أنها متنافرة، فإذا استعان بالله وأدام الطَّرْقَ لباب الفرج بإنعام التأمل وإظهار العجز والوقوف بأنه في الذروة من إحكام الربط كما كان في الأوج من حسن المعنى واللّفظ لكونه كلام من جل عن شوائب النقص"[13]؛ فإدراك الرّبط القرآني يحتاج بعد توفيق الله إلى فحص وتمحيص وتدقيق ونباهة، وإلا فإنّه قد يخفى وجه الارتباط في كثير من الأحيان.

ومن أمثلة هذا آية الصّلاة التي ذكرت وسط أحكام النّساء في قوله سبحانه:﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾(سورة البقرة: الآية: 238)، والعلّة في ذكر آية الصّلاة هنا للتذكير بأهمّيتها وعدم تضييعها، لئلّا تكون الحياة الأسرية مشغلة عن آداء العبادات[14]؛ وبهذا يزول اللّبس ويظهر وجه الارتباط بين الآيات التي قد وهَم البعض عدم مناسبتها لسورها.

3-2. دراسة الرّوابط والتّرتيبات القرآنية:

ويعتبر جانب الرّوابط والتّرتيبات أهمّ جانب في علم المناسبة القرآنية، وفي هذا يقول أبو حيّان: أنّ «أكثر لطائف القرآن مودَعة في الترتيبات والروابط»[15]، ومنه يعرّف البقاعي علم المناسبة أنّه: «علمٌ تعرف منه علل التّرتيب وموضوعه أجزاءُ الشيء المطلوبِ علمُ مناسبتِه من حيث التّرتيب، وثمرتُه الاطّلاع على الرتبة التي يستحقها الجزء بسبب ما له بما وراءه وما أمامه من الارتباط والتعلق الذي هو كلحمة النّسب فعلم مناسبات القرآن علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه»[16]؛ والروابط تكون بين الآيات والترتيبات تكون بين المواضيع وبين السّور وتفصيلهما كما يلي:

- **الروابط بين الآيات:**

يعبّر الترابط عن علاقة الآيات ببعضها ضمن سور القرآن، وهو يعني «وجه الارتباط في كل آية بما قبلها وما بعدها»[17]؛ يقول الزركشي: «قال بعض مشايخنا المحققين* قد وهم من قال لا يُطلب للآيات الكريمة مناسبة لأنها على حسب الوقائع المفرقة، وفصلُ الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلا وعلى حسب الحكمة ترتيبا وتأصيلا فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مُرتبةٌ سوره كلُّها وآياتُه بالتوقيف كما أنزل جملةً إلى بيت العزة ومن المعجز البيّن أسلوبه ونظمه الباهر فإنه ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾»[18]، فالترتيب القرآني وقفي على تلك الهيئة المُقدّرة في المصحف، وهذا ما يحتمّ كونَ التّرتيبات والرّوابط القرآنية لا تحتمل ترتيبا ولا ربطا مُغايرا لما هي عليه؛ ومنه تكون معرفة الارتباطات تنزيها لكلام الله عن النّقائص، ومُعينةً على إدراك إحكامه وفهم مقاصده ومعرفة انتساب آية ببعضها.

ومظاهر الرّبط بين الآيات في الجمل المعطوفة وغير المعطوفة "قد تكون العلاقة فيه ظاهرة وهذا القسم لا كلام فيه"[19]، لكون الارتباط هنا بديهيا لا يحتاج إلى تبرير؛ وقد تكون العلاقة مستخفيه، فتحتاج إلى تأويل من أجل استظهارها؛ ويختلف ذلك بين الجمل المعطوفة وغير المعطوفة (المفصولة)؛ فأمّا في المعطوفة فيشترط «أن يكون بينهما جهة جامعة»[20]، وتسمّى المناسبة بين المعطوفَين، حيث «لابد أن يكون بينهما نوع ملاءمة لأجله جاز عطف إحداها على الأخرى»[21]، ولو قيل مثلا: «خُلُق فلانٍ حسنٌ وشعره جعد. ليس هذا من تأليف البلغاء ونظم الفصحاء»[22]، والعلّة انعدامُ شرط المناسبة في هذا الكلام.

وانظر مثلا إلى قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ، وَلاَ تَنْسَ نَصيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَلاَ تَبْغِ الفَسَادَ فِي الأَرْضِ، إِنَّ اللَّهَ لا يُحبُّ الْمُفسِدِينَ﴾ (سورة القصص: الآية: 77)، يقول الباقلاني عن حسن التنقل فيما بين ما عطفت عليه مفاصل هذه الآية: «وهي خمس كلمات، متباعدة في المواقع، نائية المطارح قد جعلها النظم البديع أشد تألفا من الشيء المؤتلف في الأصل، وأحسن توافقاً من المتطابق في أول الوضع»[23] وهذا لحُسن الجمع بينها ولوضوح المناسبة في الآية بين كلّ جملةٍ وما عُطفت عليه.

وأمّا إن كانت مفصولةً غير معطوفة فإنّ الارتباط بين الآيات يكون كالآتي:

– إما عن طريق "حسن التخلّص"*، ويتمثّل في "حسن الخروج من معنى إلى معنى"[24]، وهو "كثير جدا في القرآن كالخروج من الوعظ والتذكير بالإنذار والبشارة بالجنة إلى أمر ونهي ووعد ووعيد، ومن محكم إلى متشابه. "[25] وأغلب القرآن دائرٌ عليه.

– وإما عن طريق "التنظير" بأن يكون تناظر بين المعنيين «لأنّ من شأن العرب العطف بالكلام على معنًى نظيرٍ له قد تقدمه، وإن خالف لفظُه لفظَه»[26]؛ ويكون باشتقاق المعنى الثاني ممّا يصح قياسه عليه في نظيره الأوّل كالتّناظر بين نبي ونبيّ أو بين نبيٍّ وقومه، أو التّناظر في الأوصاف والحالات وغير ذلك.

– وإما عن طريق "المضادة" وتكون بمقابلة المعنى بما يضادّه مثل «اتباع آية الحديث عن المؤمنين بآية تصف حالة الكافرين»[27]، إلّا أنه ليس على وجه المقابلة المعروفة في علم البديع فهي مقابلة بالمعاني دون الألفاظ.

– وإما عن طريق "الاستطراد" وهو أن «يخرج لشيء مقصود بصورة أنه غير مقصود، ثم يعود إلى الأول»[28] ويكون سببه غالبا بيانُ حكم، أو استدراكٌ، أو لأهميّة فرع في أصل الآية، أو لنفي، أو نهي، وغير ذلك ممّا افتضاه الحال.

وهناك مظاهر أخرى في تناسب الآيات ببعضها وهذه هي الأكثر شيوعا*.

- **الترتيبات**

والتّرتيبات تكون في السّورة الواحدة وبين السّور المختلفة، فأمّا في السّورة الواحدة فيكون هدفها إثبات توحد أجزاء السّورة*، وفائدة علم المناسبة –كما يقول الزركشي– «جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض فيقْوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حالُه حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»[29]، ويقول الفخر الرازي عن سورة البقرة: «ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضا بسبب ترتيبه ونظم آياته»[30]، ويقول عبد الله دراز: «إنك لتقرأ السورة الطويلة المنجمة يحسبها الجاهل أضغاثًا من المعاني حشيت حشوًا، وأوزاعًا من المباني جمعت

عفوًا؛ فإذا هي –لو تدبرت–بنية متماسكة قد بنيت من المقاصد الكلية على أسس وأصول..»[31]؛ فكلّ سورة من القرآن تتميّز بتماسكها وتعاضد مضامينها وحسن ترتيب عناصرها، مشكلة بذلك وحدتها الخاصّة بها.

ومن مظاهر توحّد الأجزاء في السّورة حسن الابتداء وحسن الاختتام، ومناسبة السّورة لاسمها وللحرف الذي بنيت عليه، ومناسبة أوائل السّورة لأواخرها، وتناسق مواضيعها.

وغير ذلك*؛ وممّا زاده المتأخّرون دراسة السّورة وفق وحدة موضوعيّة تامّة*، وهذه المظاهر المختلفة ممّا لا يسع تفصيله في هذا المقام.

وأمّا الترتيبات بين السّور المختلفة فهدفها درءُ وهم تعارض ترتيب السّور على بعضها، لأنّ القرآن مرتب ترتيبًا تقتضيه وحدةٌ ثابتةٌ شكلا ومضمونا، فهو «من حيث الأهداف والمقاصد والغايات والأثار حتى ليبدو في ذلك كله – كما لو كان كلمة واحدة، أو جملة واحدة. الأن الواحد في الحقيقة –ما لا جزء له البتة؛ فلا يقبل "التعضية" أي: التقسيم إلى أعضاء، ولا يقبل التحويل والتغيير والتبديل فيما يتألف منه»[32]؛ ومن أهم مظاهر التّرتيبات القرآنية المُبينة لوحدته بين سوره: علاقة السّورة بالسورة التي بعدها والتي قبلها من ناحية مفاتحها وخواتمها وعلاقة جزء من السّور بجزء من السّورة الثّانية، وعلاقة خواتم السّور بفواتح ما بعدها وغير ذلك، وهناك مناسبات عامة بين السّور مثلُ علاقة سورة الفاتحة بالقرآن، وعلاقة سورة بمجموعة من السّور، ومناسبة خواتم السّور للقرآن.. وغير ذلك.

4. أسس علم المناسبة وضوابطه:

يعتبر علم المناسبة من أعسر العلوم التّفسيريّة وأشقِّها، وذلك لِما ذكرناه من صعوبة التّفطّن للرّوابط القرآنية والتّرتيبات، لأجل هذا تحتّم أن لا تكون دراسة علم المناسبة دون ضوابطٍ ومنهج محدّدٍ تنبني عليه هذه الدّراسة؛ ومن هنا كان من الضّروري على قاصد هذا العلم أن يستوفيَ جملة من الشروط، أهمها:

4–1. المعرفة الجيدة بالقرآن والسّنّة النبوية:

نشأت المناسبة في أحضان القرآن الكريم فهي علم قرآنيّ بالأساس، لهذا يحتاج من يخوض في علم المناسبة إلى «معرفةٍ جيدة بالقرآن، لأن ذلك هو الأساس في إدراك أوجه الترابط بين الآيات والسور»[33]، وهي نوع من علم التفسير، لذا يشترط فيها «حفظ القرآن الكريم والتّدرب باستعماله وإدراجه في مطاوي كلامه»[34]، لأن توجيه الآيات وبيانَ مناسبتِها وتوجيه متشابِهِا يحتاج إلى معرفة جيدة بالقرآن، ولا يمكن ذلك إلا بحفظ القرآن الكريم.

والسنّة شارحة للقرآن وبها يُفسّر، لهذا يحتاج من يخوض في هذا العلم إلى «حفظ ما يحتاج إليه من الأخبار الواردة عن النبي –صلى الله عليه وسلم، والسلوك بها مسلك القرآن الكريم في الاستعمال»[35]، ومن ثَمّ وجب «معرفة السيرة

النبوية، لأنها هي الأساس في تفسير القرآن وفي فهم ما ورد فيه من أحكام، وما اشتمل عليه من معان وتوجيهات»[36]؛ وبالتّالي فإنّ حفظ القرآن الكريم والإحاطةَ بالسّنّة النبوية والاطلاع على سيرة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من أكبر المعينات في فهم الارتباط وإدراك التّناسب بين الآيات والسّور.

4-2. الإحاطة بأسباب النزول:

تُعدُّ أسباب وظروف التّنزيل ضابطا مهمّا في فهم الخطاب القرآني ومقتضياته، لأنّ «معرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط؛ فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحالِ والجهلُ بأسباب التنزيل مُوقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع»[37]، ومعرفة الأسباب "ترتبط ارتباطا وثيقا بعلم المناسبة، وتتوقّف كثير من الارتباطات على معرفة أسباب نزولها"[38]، ومن هنا وجبَت معرفة أسباب نزول الآيات المرادِ بيانُ ترابُطها حتى تُعرف وجوه مناسبتها؛ فهي ضرورةٌ لإزالة الإشكال وفكّ الغموض ومعرفة المناسبات في الآيات والسّور.

4-3. المعرفة باللّغة:

إنّ التناسب علم لغوي بلاغيّ أكثرُ من كونه علمًا تفسيريّا، لذا شرطه الأول هو المعرفة التّامّة باللّغة، يقول الشافعي: «وإنما بدأت بما وصفتُ، من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره لأنه لا يعلم مِن إيضاح جُمَل عِلْم الكتاب أحد، جهِل سَعَة لسان العرب، وكثرةَ وجوهه، وجِماعَ معانيه، وتفرقَها. ومن علِمه انتفَت عنه الشُّبَه التي دخلَت على من جهِل لسانَها»[39]، ومنه وجب «معرفة علم العربية من النحو والتصريف. ووجب معرفة ما يُحتاج إليه من اللغة، وهو المتداول المألوف استعماله في فصيح الكلام غير الوحشي الغريب ولا المستكره المعيب»[40] وكذا وجبت المعرفة بالبلاغة والإعجاز، لأجل هذا يشترط صاحب الكشاف على الخائض في تفسير القرآن أن يبرع «في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان»[41]؛ فاللّغة العربية بعلومها من أكبر المعينات في فهم معاني القرآن ومعرفةِ كيفيّة ارتباط الآيات بعضها ببعض.

4-3. علم السياق:

والذي نقصده هنا "السّياق اللّغوي" الذي يحتوي الآيات القرآنية*، وهو من أهم العلوم اللغويّة التي يحتاجها الدّراس لعلم المناسبة، ويتم فيه «مراعاة التأليف والغرض الذي سيق له الكلام»[42]، وبه يتمّ معرفة وجوه الارتباط بين المعاني والآيات والسّور، ذلك أنه معين للفهم مبين للنظم، حاصرٌ للاحتمالات، فدلالة السياق «ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته»[43]؛ فالسّياق أساس الفهم والإفهام، ومن نأى عن معرفته وقع في الغلط وزاغ عن الصّواب.

وقد أكّد السّلف "رحمهم الله" على ضرورة معرفة السياق في فهم المقصود، وقد رُوي عن مسلم بن يسار أنه قال: «إِذَا حَدَّثْتَ عَنِ اللهِ، فَأَمْسِكْ فَاعْلَمْ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ»[44]، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «إِذَا سَأَلَ أَحَدُكُمْ

صَاحِبَهُ: كَيْفَ يَقْرَأُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا، فلَيْسَأَلْهُ عَمَّا قَبْلَهَا»[45]، ويقول شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة "رحمه الله": «فتأمل ما قبل الآية وما بعدها يطلعك على حقيقة المعنى»[46]، ومن أمثلة هذا ما روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم: عَنْ آيَةِ «﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ قَالَتْ عَائِشَةُ: أَهُمْ الَّذِينَ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْرِقُونَ؟ قَالَ: لَا يَا بِنْتَ الصِّدِّيقِ، وَلَكِنَّهُمْ الَّذِينَ يَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ وَهُمْ يَخَافُونَ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُمْ: ثم قرأ بعدها: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾»[47]؛ فانظر كيف يدلّك السّياق على حقيقة معاني الآيات فهو الذي يُبيّن كوامنها ويوضّح مقاصدها ويُطلِعك على أسرار ارتباطها بسابقها ولاحقها في كل سورة من سور القرآن الكريم.

ومن هذا جعل علماء المناسبةِ السياقَ فيصلا في بيان وجه التناسب بين الآيات، يقول البقاعي: «الأمر الكلّي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السّورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب ... فهذا هو الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن فإذا فعلته تبين لك وجه النظم مفصلا بين كل آية وآية في كل سورة»[48]؛ وهذا الترابط لا يصل إلى معرفته إلا من أدام النظر في الألفاظ والمعاني والموضوعات والسياقات، والوجوه والنظائر، فينظرَ في ذلك كلِّه آية آية وسورة سورة، حتى يفتطن لما لكل آية من اتساق وارتباط.

وتوجيه المتشابه اللّفظي كذلك يحتاج إلى السّياق لبيان وجه المناسبة في الآيات المتشابهات فإن التّغاير في نظوم الآيات المتشابهات "يُحتّمه جوُّ كل سّورة وسياقُها، فإنّ كلّ سورة تطلُب نمطا من الألفاظ تتغاير من أجله النظوم المتشابهة، والتي تأتي على قدر كلّ سورة ومتطلّباتها"[49]؛ وبهذا يكون لزاما على قاصد علم المناسبة وتوجيه المتشابه ردّ ما أُريدَ بيانُ ارتباطه إلى سياقه في مقطعه أو في سورته أو في القرآن كلّه –إن احتاج إلى ذلك– فإن السّياق من أكبر المعينات على الفهم وإدراك المناسبات في آيات القرآن الكريم.

4-4. علم الموهبة:

جميع ما تقدّم ذكره من الآليات المعينة على إدراك المناسبة بين الآيات غير مكتمل حتى يكون لقاصد هذا العلم ذكاء وفهم، فإن علم المناسبة لا يُدرك غوره إلا بالفهم الجيد وحسن الاستنباط والتمييز، وأسماه الراغب: "علم الموهبة"، وهو علم يورثه الله– تعالى– لمن عمل بما علم[50]، والموهبة هي «قدرة ذاتية على التماس أوجه التشابه والترابط والتناسب بين الآيات، وهذه القدرة تحتاج لاستعداد ذاتي»[51]؛ وبواسطتها تُستظهر اللّطائف وتستبين خوافي المناسبات، لأنّ بعض الارتباطات تحتاج إلى عمق في الفكر وبُعدٍ في الرُّؤى وتحليلٍ لما وراء المدلولات، وهذا مما لا يحتمله عقلٌ قاصر وفكر ومحدود.

5. الخاتمة (نتائج وتوصيات):

- **نتائج:**

توصّلنا من خلال هذه الدّراسة إلى جملة من النّتائج أهمها:

– أنّ دراسات النظم القرآني قامت على الجملة وتراكيبها، وتوقفت في حدود العلاقة بين الجملتين ضمن مراتب الفصل والوصل بين الجمل، أما المناسبة فابتدأت بما انتهى إليه تيار النّظم ليهتم بالعلاقات التّرابطية التي تفوق حدود الجملة الواحدة، وبهذا يكون علم المناسبة امتدادا للنّظم ومُتمّما لمباحثه، بلا تناقض بين الاتجاهين.

– يعدّ علم المناسبة علما تفسيريّا بلاغيّا إعجازيا يقوم على استظهار روابط القرآن ولطائف ترتيباته، وإزالة ما أُشكل فهمه أو وُهم عدم مناسبته ضمن هذه الارتباطات والتّرتيبات.

– يدرس علم المناسبة مختلف العلاقات التّناسبيّة في السّورة الواحدة من علاقة الآية بالآية، والمقطع بالمقطع وعلاقة أطراف السورة ومضامينها بما يناسبها، وغيرِ هذا من العلاقات التي تبيّن وحدة السّورة القرآنية؛ كما يدرس تراتيب سور القرآن ومناسبة بعضها لبعض حتى يبدو القرآن في ذلك كلِّه كأنه سورة واحدة.

– يقوم علم المناسبة على مجموعة من الأسس ولا يمكن توجيه الارتباطات الحاصلة بين الآيات دون الرّجوع إلى هذه الأسس، ومن أهمّ ما يمكن الاعتماد عليه في ذلك: المعرفة الجيّدة بالقرآن والسّنّة النّبوية، وأسباب النّزول، والمعرفة بالعلوم اللّغوية من نحو وبلاغة، ثم يتمُّ الاطّلاع على سياق ما أُريد بيان مناسبته من الآيات والسّور، مع الاستعانة بالموهبة الشّخصية والمعارف الذاتية؛ لأجل أن تتوضّح الترابطات والترتيبات ويزول كلُّ وهم بعدم تناسب آي القرآن الكريم.

- **توصيات:**

– يحتاج علم المناسبة إلى توسيعٍ في محاوره حتى يشمل المناسبات البديعية والصوتية، مع إزالة الفصل بينه وبين اتجاه النّظم ليشمل المناسبات التركيبية، حتى نكوّن دراسة قرآنية متكاملة الأسس، وهذا يحتاج إلى دراسة معمّقة.

– كما يحتاج علم المناسبة للتّوسّع على الدّراسات الحديثة التي لها علاقة بالمناسبات القرآنية مثل ما أورده سيد قطب في نظرية التصوير الفني، وعبد الله دراز في الوحدة الموضوعية في السور، ورواد التفسير الموضوعي في جمع المواضيع القرآنية..، كما يمكن الاستفادة من مخرجات بعض الدّراسات المعاصرة المتعلّقة بمفهوم التّناسب وربطها بالقرآن الكريم، ويدخل ضمن هذا مباحث اللّسانيات النّصيّة التي أوضحت أسس ارتباط المعاني ببعضها ووجوه اتساقها وانسجامها؛ وكذا بعض مباحث النّظريات السّياقية والتداولية والتّواصليّة، التي اهتمّت بمختلف العناصر السّياقيّة واهتمّت بمفهوم المقصدية، واللذان لهما تعلّقٌ صريح بمفهوم التّناسب، ويمكن إضافة هذه المباحث وغيرِها بعد تنقيحها؛ وهذا كلُّه من أجل إحداث تكامل في الرّؤى والمعارف بين تراث المتقدّمين ومنجز المُحدثين في مجال المناسبة القرآنية.

6. المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

1) إبراهيم بن عمر بن أبي بكر البقاعي (ت: 885هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي–القاهرة (د. ت).

2) إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي (ت: 790هـ): الاعتصام، تحقيق ودراسة: هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي–المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429هـ/ 2008م.

3) إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي (ت: 790هـ): الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان–القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ/ 1997م.

4) ابن بناء المراكشي (721هـ): الروض المريع في صناع البديع، تحقيق: رضوان بن شقرون، (أصلها رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا سنة 1985م)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية–الرباط، 1404/ 1484هـ.

5) أبو اسحاق بن يوسف الشيرازي (ت: 476هـ): اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية–بيروت الطبعة: الثانية، 1424 هـ/ 2003 م.

6) أبو العباس عبد الله بن المعتز بالله العباسي (ت: 296هـ): البديع في البديع، دار الجيل–بيروت الطبعة: الأولى، 1410هـ /1990م.

7) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: 403هـ): إعجاز القرآن، المحقق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر الطبعة: الخامسة، 1997م.

8) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ): جامع البيان في تأويل القرآن المُسمّى: "تفسير الطبري"، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ/ 2000م.

9) أبو حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ): البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، 1420هـ.

10) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: نحو 395هـ): الصناعتين "الكتابة والشّعر" تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية –بيروت، 1419هـ.

11) أحمد أبو نعيم الأصبهاني (ت: 430هـ): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار السعادة –بجوار محافظة مصر 1394هـ/ 1974م.

12) أحمد تقي الدين المقريزي (ت: 845هـ): إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، المحقق: محمد عبد الحميد المنيسي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ/ 1999م.

13) أحمد عبد الله البدوي (ت: 1384هـ): من بلاغة القرآن، نهضه مصر– القاهرة، 2005م.

14) بدر الدين بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ): البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه–القاهرة، الطبعة: الأولى، 1376هـ/ 1957م.

15) تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت: 728هـ): مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف–المدينة النبوية، 1416هـ/ 1995م.

16) جار الله الزمخشري (ت: 538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة: الثالثة 1407هـ.

17) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر–لبنان، الطبعة: الأولى 1416هـ/ 1996م.

18) الحسين أبو القاسم الراغب الأصفهاني: تفسير الراغب الأصفهاني، الجزء الأول: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب/ جامعة طنطا–مصر، الطبعة: الأولى، 1420هـ/ 1999م.

19) سيد قطب (ت: 1385هـ): في ظلال القرآن المسمى: "تفسير الظلال"، دار الشروق – بيروت/ القاهرة، الطبعة: السابعة عشر، 1412هـ.

20) ضياء الدين بن الأثير (ت: 637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي/ بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الرجالة–القاهرة، (د. ت).

21) طارق مصطفى محمد حميدة: التناسب في سورة البقرة (قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة)، إشراف: الدكتور حاتم جلال التميمي، عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس–القدس 1428هـ/ 2007م.

22) طه جابر العلواني: الوحدة البنائية للقرآن المجيد (سلسلة دراسات قرآنية "3")، دار الشروق–القاهرة، 2005م.

23) عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211هـ): المصنف، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي المجلس العلمي–الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1403.

24) عبد العزيز علاء الدين البخاري الحنفي (ت: 730هـ): كشف الأسرار شرح أصول البزدوي دار الكتاب الإسلامي–القاهرة، (د. ت).

25) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: 471هـ): دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ/ 2001م.

26) فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني (دراسات بيانية في الأسلوب القرآني "1")، دار عمار – عمان، 1998م.

27) فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: 606هـ): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب المسمى: "تفسير الرازي"، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1420هـ.

28) مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين: الموسوعة القرآنية المتخصصة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية–مصر 1423هـ/ 2002م.

29) محمد أبو عيسى بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ): سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395هـ/ 1975م.

30) محمد أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ): تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة: الأولى، 1426هـ/ 2005م.

31) محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ): التحرير والتنوير: الدار التونسية للنشر– تونس، 1984م.

32)محمد بن أحمد السرخسي (ت: 483هـ): أصول السرخسي، دار المعرفة– بيروت، (د. ت).

33)محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204هـ): الرسالة، المحقق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى 1358هـ/1940م.

34)محمد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ): بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي–بيروت، (د. ت).

35)محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـ): مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه– القاهرة، الطبعة: الثالثة، (د. ت).

36)محمد عبد الله دراز (ت: 1377هـ): النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، قدم له: أ. د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، دار القلم للنشر والتوزيع–دمشق، طبعة مزيدة ومحققة، 1426هـ/ 2005م.

37)محمد فاروق النبهان: المدخل إلى علوم القرآن الكريم: دار عالم القرآن – حلب، الطبعة: الأولى، 1426هـ/ 2005م.

38)مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم– دمشق، الطبعة: الرابعة 1426هـ/ 2005م.

39)يحيى بن حمزة العلويّ (ت: 745هـ): الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصرية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1423هـ.

7. هوامش:

[1] بدر الدين بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ): البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه– مصر، الطبعة: الأولى، 1376هـ/ 1957م، ج382/2.

[2] المصدر نفسه: ج47/2.

[3] طارق مصطفى محمد حميدة: التناسب في سورة البقرة (قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة)، إشراف: الدكتور حاتم جلال التميمي، عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس– القدس، 1428هـ/ 2007م ص14.

[4] ينظر: إبراهيم بن عمر بن أبي بكر البقاعي (ت: 885هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي– القاهرة، (د. ت)، ج10/1–11.

[5] المصدر نفسه: ج11/1.

* وذكر البقاعي أنه مكث في استظهار أسباب ترابط بعض الآيات شهرا أو يزيد، ينظر: نظم الدّرر: ج14/1.

[6] مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم– دمشق، الطبعة: الرابعة، 1426هـ/ 2005م، ص66، وينظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2/46–47.

* وقد يحتج بعضهم بأن الكلام على غالبه يتميز بالتوحد بين مضامينه، نقول: إن الكلام العامي ليس معدودا من جملة ما يُعتد به، لأنه من السهولة أن تربط بين الحدث والحدث بلا تكلف فيه، وإنما يقع التفاوت في الكلام الفصيح، لأنه من الصعب أن تربط فيه بين أواصر الكلم، وكلما كان الكلام أفصح صعُب الربط وتباعدت الوسيلة بين الكلام وقرينه، لأجل هذا تفاضل القرآن على ما دونه من كلام.

[7] أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: 403هـ): إعجاز القرآن، المحقق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر، الطبعة: الخامسة، 1997م، ص70 وص38، وينظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي (ت: 790هـ): الاعتصام، تحقيق ودراسة: هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي– المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429هـ/ 2008م، ج3/268–269.

[8] محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـ): مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه– القاهرة الطبعة: الثالثة، (د. ت)، ج2/316.

[9] أحمد تقي الدين المقريزي (ت: 845هـ): إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، المحقق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ/ 1999م، ج4/231.

[10] الشاطبي: الاعتصام، ج3/268–269.

[11] الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1/40.

[12] ينظر: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: 471هـ): دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ/ 2001م، ص68.

[13] ينظر: البقاعي: نظم الدرر، ج1/11–12.

[14] ينظر: المصدر نفسه: ج3/359.

[15] فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: 606هـ): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب المسمى: "تفسير الرازي"، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة: الثالثة، 1420هـ، ج10/110، وينظر: الزركشي: البرهان، ج1/36.

[16] البقاعي: نظم الدرر، ج1/5–6 المقدمة.

[17] مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي، ص58.

* ويقصد به (الشيخ ولي الدين الملوي المنفلوطي).

[18] الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1/37، البقاعي: نظم الدرر، ج1/ 7–8.

[19] الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1/40، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر– لبنان الطبعة: الأولى، 1416هـ/ 1996م، ج2/290.

[20] الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1/40، والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج2/290.

[21] يحيى بن حمزة العلويّ (ت: 745هـ): الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1423هـ، ج3/175، وينظر: عبد العزيز علاء الدين البخاري الحنفي (ت: 730هـ): كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي–القاهرة، (د. ت)، ج2/126 وج2/226.

[22] أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: نحو 395هـ): الصناعتين "الكتابة والشّعر"، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية–بيروت، 1419هـ، ص378–379.

[23] الباقلاني: إعجاز القرآن، ص194.

* وحسن التّخلّص يكون بين الجمل المعطوفة وغير المعطوفة، وأفردناه هنا لكونه عند العطف مُحترزًا عليه بـ"الجامع".

[24] أبو العباس عبد الله بن المعتز بالله العباسي (ت: 296هـ): البديع في البديع، دار الجيل–بيروت، الطبعة: الأولى، 1410هـ/ 1990م، ص155.

[25] ينظر: ضياء الدين بن الأثير (ت: 637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي/ بدوي طبانة دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع– الفجالة/ القاهرة، (د. ت)، ج3/128–129.

[26] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ): جامع البيان في تأويل القرآن المُسمّى: "تفسير الطبري"، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ/ 2000م، ج5/439.

[27] محمد فاروق النبهان: المدخل إلى علوم القرآن الكريم: دار عالم القرآن– حلب، الطبعة: الأولى، 1426هـ/ 2005م، ص142–143.

[28] ابن بناء المراكشي (ت: 721هـ): الروض المريع في صناع البديع، تحقيق: رضوان بن شقرون، (أصلها رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا 1985)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– الرباط، 1404/ 1484هـ، ص96.

* والثلاثة الأخيرة –التنظير والمضادة والاستطراد–هي ما ذكره صاحب البرهان في بيان وجوه الرّبط بين الآيات "الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1/47".

* وليس على ما ذهب إليه عبد الله دراز وغيره أنّ القدماء لم يكونوا يهتمون بالوحدة " محمد عبد الله دراز (ت : 1377هـ): النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، قدم له: عبد العظيم إبراهيم المطعني، دار القلم للنشر والتوزيع– دمشق، طبعة مزيدة ومحققة، 1426هـ/ 2005م، ص193" فرغم أنهم لم يسمّوا الوحدة باسمها إلّا أن ظاهر المناسبة الوصول إلى الوحدة في السّورة وفي القرآن الكريم.

[29] الزركشي: البرهان، ج1/36.

[30] الفخر الرازي: التفسير الكبير، ج7/106.

[31] عبد الله دراز: النبأ العظيم، ص188.

* وينظر في هذا الشّأن: الإتقان للسيوطي: ج2/288 وما بعدها، والبرهان للزركشي: ج1/35 وما بعدها، ونظم الدّرر للبقاعي وغير هذا من الكتب المتعلّقة بعلم المناسبة.

* ينظر مثلا دراسة عبد الله دراز للوحدة في سورة البقرة "النبأ العظيم: ص191–283"، وأقل منها تفصيلا دراسة أحمد بدوي (ت: 1384هـ) الوحدة في سورة المزّمل "من بلاغة القرآن، نهضه مصر– القاهرة، 2005م، ص179–180" وغير هذا من الدّراسات.

[32] طه جابر العلواني: الوحدة البنائية للقرآن المجيد –سلسلة دراسات قرآنية "3"–، دار الشروق– القاهرة، 2005م، ص9 وينظر: أبو اسحاق بن يوسف الشيرازي (ت: 476هـ): اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الثانية 1424هـ/ 2003م، ص44، وينظر: عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـ): مناهل العرفان، ج2/316.

[33] محمد فاروق النبهان: المدخل إلى علوم القرآن الكريم، ص142.

[34] ابن الأثير: المثل السائر، ج1/40.

[35] المصدر نفسه: ج40/1.

[36] محمد فاروق النبهان: المدخل إلى علوم القرآن الكريم، ص142.

[37] إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي (ت: 790هـ): الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان– القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ/ 1997م، ج146/4 –بتصرف طفيف–، وينظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج27/1، وينظر: محمد أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ): تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1426هـ/ 2005م، ج276/1.

[38] ينظر كل من: البقاعي: نظم الدّرر، ج286/6–287، والزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج34/1، ومحمد فاروق النبهان: المدخل إلى علوم القرآن الكريم، ص142.

[39] محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204هـ): الرسالة، المحقق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي– مصر، الطبعة: الأولى 1358هـ/1940م، ص50، وينظر: محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ): التحرير والتنوير: الدار التونسية للنشر– تونس، 1984م، ج18/1.

[40] ضياء الدين بن الأثير: المثل السائر، ج40/1، وينظر: تفسير الماتريدي: ج276/1، وينظر: أبو حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ): البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، 1420هـ، ج14/1.

[41] جار الله الزمخشري (ت: 538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة: الثالثة، 1407هـ، ج2/1 المقدمة.

* فأمّا سياق المفرد فيمكن الاحتراز عليه بمعرفة علم النّحو والبلاغة، وأمّا السياق غير اللغوي، فهو يتمثّل في المعرفة بأسباب النزول والحديث النبوي.

[42] تفسير الماتريدي: ج276/1، وينظر: محمد بن أحمد السرخسي (ت: 483هـ): أصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت، (د. ت)، ج164/1.

[43] الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج200/2–201، ومحمد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ): بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي– بيروت، (د. ت)، ج9/4–10.

[44] أحمد أبو نعيم الأصبهاني (ت: 430هـ): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار السعادة– بجوار محافظة مصر، 1394هـ/ 1974م، ج292/2.

[45] عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211هـ): المصنف، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي– الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي– بيروت، الطبعة: الثانية، 1403، ج364/3، حديث رقم: 5988.

[46] تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت: 728هـ): مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف– المدينة النبوية، 1416هـ/ 1995م، ج196/15.

[47] محمد أبو عيسى بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ): سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر، الطبعة: الثانية، 1395هـ/ 1975م، ج327/5، رقم: 3175.

[48] البقاعي: نظم الدرر، ج18/1، ونقله عن الإمام المحقق أبو الفضل البجائي المالكي.

[49] ينظر: فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني (دراسات بيانية في الأسلوب القرآني "1")، دار عمار– عمان، 1998م ص237، وينظر: سيد قطب (ت: 1385هـ): في ظلال القرآن المسمى: "تفسير الظلال"، دار الشروق– بيروت/ القاهرة الطبعة: السابعة عشر، 1412هـ، ج55/1.

[50] الحسين أبو القاسم الراغب الأصفهانى: تفسير الراغب الأصفهاني، الجزء الأول: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب/ جامعة طنطا– مصر، الطبعة: الأولى، 1420هـ/ 1999م، ج39/1، وينظر: مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين: الموسوعة القرآنية المتخصصة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– مصر، 1423هـ/ 2002م، ج253/1.

51 محمد فاروق النبهان: المدخل إلى علوم القرآن الكريم، ص142. **أهداف الدّراسة:**

1- تكشف الدّراسة عن منهج الميداني في كتابه: "نزهة الطّرف في علم الصّرف".

2-التّعرف إلى الأصول الصّرفيّة عنده وهي: السّماع والقياس والتّعليل والتّأويل والإجماع.

3-معرفة موقفه من الاستشهاد بالقرآن والقراءات والحديث والشّعر والنّثر.

4-بيان آرائه الصّرفيّة، وموقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

5-الكشف عن مذهبه الصّرفي من خلال المسائل المتقدّمة.

الدّراسات السّابقة: لم يقف الباحث على دراسات سابقة عن الميداني ومذهبه الصّرفي.

منهج الدّراسة: اختار الباحث المنهج الوصفي التّحليلي؛ لأنّه يناسب هذه الدّراسة.

أبو الفضل الميداني [51].

اسمه وكنيته ولقبه: هو أحمد بن محمّد بن إبراهيم النّيسابوري، أبو الفضل الميداني[51]، إمام أهل الأدب في عصره، ويقال له الميداني [51]؛ لأنّه سكن الميدان والميدان محلة من محال نيسابور، فنسب إليها[51].

صفاته[51]: اشتهر بأدبه، قرأ الأصول وأحكمها، ثم أخذ في التّصنيف[51]، وكان جماعة من كبار أصحابه يقولون: "لو كان للذكاء والشّهامة والفضل صورة؛ لكان الميداني تلك الصّورة"[51].

شيوخه[51]:

1-الإمام عليّ بن أحمد الواحديّ، أخذ عنه التّفسير، وقرأ النّحو عليه[51].

2- الإمام أبى الحسن على بن فضال المجاشعيّ النّحويّ[51].

3- الإمام يعقوب بن أحمد النّيسابوري[51].

تلاميذه[51]:

1-الإمام أحمد بن علي بن أبي جعفر محمّد[51].

2-الإمام سعيد بن أحمد بن محمّد الميداني[51].

ويذكر الإمام السّيوطي أنّه قرأ عليه أئمّة[51]، ولم يذكر أسماءهم، ولم تذكر كتب التّراجم غير هذين الإمامين.

مصنّفاته[51]:

1-السّامي في الأسامي: مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: محمّد موسى هنداوي النّاشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

2-نزهة الطّرف في علم الصّرف: مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: السّيد محمّد درويش، النّاشر: دار الطّباعة الحديثة، القاهرة، 1982م.

3-الهادي للشادي: مخطوط.

4-مجمع الأمثال: مطبوع في مجلدين، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد دار المعرفة، بيروت، لبنان.

5-النّموذج في النّحو.

6-النّحو الميداني.

7-شرح المفضليات.

8-منيّة الرّاضي في رسائل القاضي تحقيق: د. محمّد يونس عبد العال ومراجعة: د. حسين نصار، النّاشر: دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2007م.

9-المصادر.

وفاته[51]:

توفي الميداني –رحمه الله تعالي–فِي يَوْم الْأَرْبَعَاء الْخَامِس وَالْعِشْرين من شهر رَمَضَان سنة ثَمَاني عشرَة وَخَمْسمِائَة، ودفن بمقبرة الميدان.

تعريف بالكتاب:

ينقسم لقسمين: الأوّل: ويضم عشرة أبواب، وهي:

الباب الأوّل: في مقدّمة التّصريف، والباب الثّاني: في أبنيّة الأسماء، والباب الثّالث: في أبنيّة الأفعال، والباب الرّابع: في ألقاب لأنواع ومعاني الأمثلة، والباب الخامس: في المصادر، والباب السّادس: في أمثلة الفاعل والأمر، والباب السّابع: في الحذف والزّيادة، والباب الثّامن: في القلب والإبدال، والباب التّاسع: في أحكام الهمزة والباب العاشر: في حل العقد[51].

والقسم الثّاني سمّاه أمثلة التّصريف، يتحدث فيه عن إسناد الضّمائر المختلفة للأفعال، سواء صحيحة أم معتلة، وفي شتّى الأزمنة، وبالتّوكيد وبغيره.

مقارنة بين الميداني وابن مالك في ترتيب الأبواب الصّرفيّة[51]: سبق بيان ترتيب الأبواب الصّرفيّة عند الميداني، أمّا ترتيبها عند ابن مالك فهو على هذا النّحو: التّأنيث، المقصور والممدود، كيفيّة تثنيّة المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا، جمع التّكسير، التّصغير، النّسب، التّصريف ويشمل (أبنيّة الأسماء والأفعال، ومعاني صيغ الزّوائد)، همزة الوصل، الإبدال، الإدغام، كما تحدّث ابن مالك عن المصادر[51]. ومن خلال المقارنة يلاحظ أنّ الميداني وابن مالك قد اتفقا في: القلب والإبدال، أبنيّة الأسماء والأفعال، ومعاني صيغ الزّوائد والتّصريف والمصادر، واختلفا في قليل من الأبواب. فلم يتحدث الميداني عن المقصور والممدود، ولا عن جمع التّكسير، ولا عن التّصغير، ولا النّسب، ولا التّأنيث وعلاماته.

في حين لم يتحدّث ابن مالك عن الإسناد للضمائر، ولم يعقد بابا لحل العقد وهي المشاكل الصّرفيّة.

والآن إلى دراسة كتاب: "نزهة الطّرف في علم الصّرف" حسب المحاور الآتيّة:

أوّلا: منهجه: وضّح الميداني منهجه الذي اعتمده في بناء كتابه، وذلك كما ورد في مقدّمة الكتاب، وهذا يحسب له، وبالرّغم من ذلك؛ فإنّه بالإمكان استنباط الكثير من جوانب هذا المنهج التي لم يذكرها، وإليك تفصيل منهجه، سواء التي ذكرها أم سكت عنها، وهي على النّحو الآتي:

1-مقدّمة الكتاب: بدأ الكتاب بمقدّمة اشتملت على:

أ-البسملة، ثم حمد الله وصلّى على رسول الله والصّحابة الكرام، قال: "أحمد الله على آلائه، وأشكره على جميل بلائه ... وأصلّي على المبعوث إلى خير الأمم". (ص57؛58).

ب-أردفها بمقدّمة عن أهميّة علم الصّرف، فقال: "فإنّ التّصريف من أجل أركان الأدب، وبه يعرف سعة كلام العرب، ومنه يُتدرّج إلى اللغة العربيّة، ويُتوصّل إلى حل العويصات الأدبيّة ". (ص58).

ج-ثم أشار لجهود المتقدمين في علم الصّرف فقال: "والمتقدّمون قد صنفوا فيه كتبا جمة الفوائد، عاليّة الشّرف متينة القواعد". (ص59).

د-وبين سبب تأليف الكتاب فقال: غير أنّ الطّباع تميل إلى كل جديد، وإن لم يكن فوق ما ألّفوه من مزيد، فعلى هذه القضيّة جمعت هذا الكتاب ... ليكون سهل المأخذ، قريب التّناول، وسميته نزهة الطّرف في علم الصّرف". (ص59).

هـ-ثم وضّح منهجه الذي بني عليه الكتاب فقال: "فعلى هذه القضيّة جمعت هذا الكتاب على ترتيب المصادر... وأودعته ما يحتاج إليه في عشرة أبواب وأعقبتها أمثلة التّصريف من كل باب". (ص59).

2-عقد مقدّمة للباب الأوّل وهو بعنوان: "في مقدّمة التّصريف " فقال: "أعلم أنّ لأصحاب التّصريف اصطلاحات وألفاظا يتداولونها ... فما لم يُوقف عليها؛ لم يُهتدَ إلى أحكامها". (ص65).

ولعلّ سبب هذه المقدّمة أنّه اعتبر هذه الأبواب تمثل القسم الأوّل -وإن لم يذكر لفظ القسم الأوّل-وهو يشتمل على عدّة أبواب، وبالتّالي يحتاج هذا القسم إلى مقدّمة.

ثم عمل مقدّمة للقسم الثّاني، وهو بعنوان: "أمثلة التّصريف" ولم يطلق عليه قسما قال: "وحين أفتتح التّصريف أبدأ بالثّلاثي الصّحيح، وأذكر مثالا واحدا يقاس عليه ما هو على وزنه، ثم أتبع الصّحيح سائر الأنواع، والله تعالى يديم توفيقنا لإتمامه بسعة إنعامه، إنّه ولي كل فضل" (ص276).

3-عنايته بالتّعريفات لغة واصطلاحا: يقوم بالتّعريف لغة واصطلاحا أحيانا دون أن يذكر أنّ ذلك التّعريف لغة أو اصطلاحا، فمثلا: يعرّف التّصريف فيقول: "فالتّصريف: تفعيل من الصّرف". (ص276)، وهذا هو المعنى اللغوي.

ثم يشير **للمعنى الاصطلاحي**[51] فيقول: "وهو أن تصرف الكلمة الواحدة؛ فتولد منها ألفاظا مختلفة، ومعان متفاوتة مثل: أن تقول من الضّرب: ضرب يضرب". (ص65؛66)

لكنّه غالبا يعرف اصطلاحا دون التّعريف اللغوي، فيعرف **(التّمثيل)** بقوله: "أن تقابل حروف الكلمة الواردة عليك بالفاء والعين واللام، فتقول: (ضَرَبَ) على مثال (فَعَلَ)، أو وزن فعل". (ص70؛71)

كما يعرف **الاشتقاق** دون المعنى اللغوي فيقول: الاشتقاق أن تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتّركيب، فترد أحدهما إلى الآخر نحو: ردك (ضَرَبَكَ) إلى الضّرب، والمضروب والمضرب إليه؛ للمناسبة التي بينهما في اللفظ والمعنى، فيسوغ لك أن تقول هذا مشتق من ذاك، وإذا اتفقا معنى ولم يتفقا لفظا نحو: ذئب وسرحان... فلا يقال هذا مشتق من ذاك؛ لأنّه ليس في ذئب من حروف سرحان، وإن اتفقا في المعنى". (ص75-77)

والأمثلة على ذلك كثيرة، وللمزيد من الأمثلة على أنّه يورد التّعريف الاصطلاحي فقط انظر: (ص118؛124؛128؛130)

4-التّرادف في بعض الاصطلاحات: يبين التّرادف في بعض الاصطلاحات وخاصّة أنّه جعل الباب الأوّل مقدّمة للتصريف والاصطلاحات، يقول: "يقولون للماضي غابر وماضٍ، وللمستقبل مضارع وغابر[51] ومستقبل"، (ص69) "وللمتعدّي: مجاوز، وواقع ومتعدّ وغير لازم"، (ص69؛70) "وللازم: مطاوع ولازم وغير واقع". (ص70).

ومصطلح المتعدّي وغير المتعدّي من المصطلحات البصريّة[51]، وهذا يوحي باستعماله للمصطلحات البصريّة.

5-الدّقة العلميّة في تحديد الأبنيّة المحتملة: يستخدم الرّياضيات في تحديد الوجوه، يقول مثلا: "فالثّلاثي عشرة أبنيّة، وهي في الحقيقة اثنا عشر بناء؛ وذلك أنّ للفاء ثلاثة أحوال وهي: الفتحة والضّمة والكسرة، وللعين أربعة أحوال وهي: الفتحة والضّمة والكسرة والسّكون، فهذه ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر،...إلاّ أنّ المستعمل عشرة والباقي مهمل، وهو: (فُعِلَ، وفِعُلَ)". (ص80؛81)

6-الاهتمام بالضّبط: يهتم بضبط الكلمات فمثلا: "وأمّا (فُعِل) -بكسر الفاء وضم العين-فلا يوجد في كلامهم البتة". (ص82)

ومن الأمثلة كذلك قوله: "فالثّلاثي له ثلاثة أبنيّة: (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ)، أمّا (فَعَلَ) -بفتح العين-فإنّ مضارعه يجيء على ثلاثة أوجه"، (ص98؛99)، وغير ذلك كثير.

7-معرفته بلغات العرب: وممّا يدلّل على اطلاعه على لغات العرب قوله: "فأمّا طيئ فإنّهم يقولون في: بَقِيَ يَبْقَى ... بَقَى يَبْقَى، وكذلك: دُعِيَ: دُعا، وفي بُنِيَ: بُنَى يفرون من الكسر إلى الفتح. (ص102)

8-الدّقة في النّقل: ومثال الدّقة في النّقل عند الميداني، قوله: "قال محمّد بن السّري: (مفول) إذا كان جمعا فحقه القلب، وإذا كان مصدرا فحقه التّصحيح؛ لأنّ الجمع عندهم أثقل من الواحد"، (ص234)، ثم يضع الرّمز (أه)، بمعنى انتهى النّقل وهذا يدل على الدّقة في النّقل.

9-ألفاظه مع الصّرفيين: كان قمّة في الأدب حين يخالف أحدا من العلماء فهو يعتمد كلام الأخفش ويرد كلام الخليل وسيبويه في مسألة وزن مَقُول ومنوط يقول: "والأصل: مقوول ومنووط مثل مقتول ومنصور، نقلت الضّمة من الواو إلى القاف، كما نقلتها من (يقول)؛ فالتقت الواوان السّاكنتان؛ فسقطت واو (مفعول) عند الخليل وسيبويه، فبقي مقول ووزنه مَفْعَل، وعند الأخفش سقطت الواو التي هي عين الفعل، وبقيت واو (مفعول) فوزن مقول على قوله: مفول، بسقوط العين". (ص267؛268)

وعرض المسألة نفسها في موطن آخر، ويختار رأي الأخفش ويقول: "وهذا هو القول". (ص286)

إذن، يورد الميداني كلام الخليل وسيبويه والأخفش، ولكنّه لم يشنع أو يخطّئ، ثم يكمل في وزن مبيع ومخيط، وبين الخلاف في الوزن، ثم يقول: "وفي هذا خلاف بينهم كما في الأوّل". (ص268)

وممّا يدلل على أدبه أنّه ينقل رأي البصريين والكوفيين دون ألفاظ قاسيّة -كما يفعل بعض النّحاة-يقول: "وزاد الأخفش بناء سادسا وهو فُعْلَل نحو جُنْدَب... ووافقه الكوفيون، وأمّا البصريون فلا يقبلون هذا البناء" (ص91؛92)

10-سمة أسلوبه في الشّرح: اتسم أسلوبه بالبساطة والوضوح، وذلك في الكتاب كلّه، ومن الأمثلة على ذلك: "وأبنيّة الخماسي من الأسماء أربعة، وتكون أسماء وصفات: فَعَلَّلْ نحو (سَفَرْجَل، فرزدق) اسما، و(شَمَرْدَلْ، سَمَهْدَر) صفة". (ص93)

ومن الأمثلة على ذلك أيضا قوله عن صيغة (تَفَعّل): "يأتي لمعان: أحدها، أن يكون مطاوع (فعّل) نحو: كسّرته فتكسّر". (ص153)

11-الاهتمام بالتّمثيل: يهتم بالتّمثيل لتوضيح القاعدة، يقول: "وجميع هذه الأمثلة[51] العشرة تكون أسماء وصفات، فمثال (فَعْل) إذا كان اسما (لَعْب وكَلْب) وإذا كان صفة: سهل وصعب ". (ص84)، والتّمثيل عنده أعظم من أن يحصى، فلا يخلو منه وزن.

ويأتي بأمثلة غريبة لعلّه يريد بذلك أن يحيي التّراث، يقول: "و(فُعَلِّل) مثل: (قُذَعْمِل)[51] اسما، و(خُنَعْثِن)[51] صفة، و(فِعْلَلْلٍ) مثل: قِرْطَعْبٍ[51] اسما وجِرْدَحِل[51] صفة". (ص94)

12-ترك عزو الآراء لأصحابها: قال الميداني: "وحكي بناء سادس وهو: (فُعْلَلِل)، قالوا: الهُنْدَلِع وهو اسم بقلة". (ص94)، فقوله: (حُكِيَ) تشير لعدم العزو.

ومنه قوله: "وحُكِيَ: دِمْتَ تَدَام، ومِتَ تَمَات". (ص107)، للمزيد، انظر: (ص107؛ 110؛116؛213)

13-الإحالة والإرجاء: يحيل الميداني -أحيانا قليلة-القارئ إلى مكان شرح المسألة، يقول: "فأمّا ضمّة العين في (ظُلْت) فنبين حكمها عند العلّة في (قُلْت) وأخواته". (ص108)

وحين يشرح مصدر (تَفَاعُل)، ويبين أنّه على وزن (تَفَاعُلا)، ثم يقول: "وتذهب ضمّة عين (التّفاعل) أيضا في المضعف للإدغام نحو: تحاب تحابّاً.... وسيرد عليك هذا الحكم مشروحا فيما بعد إن شاء الله". (ص182)

14-يعطي خلاصة لبعض المسائل: بعد عرضه لبعض المسائل يعطي الخلاصة، يقول: "وقد حصل من هذا الحكم للثلاثي الصّحيح ستة أبواب: ثلاثة فيها تسمّى دعائم الأبواب وهي: (فَعَلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ) ... فأمّا المفتوح العين في الماضي والمستقبل نحو (مَنَعَ يَمنع) فإنّه لا يدخل في الدّعائم؛ لأنّه لا يجيء إلاّ أن يكون فيه أحد حروف الحلق في موضع العين أو اللام". (ص108)

15-التّطرّق إلى مسائل نحويّة: يتطرّق الميداني في أحيان قليلة إلى مسائل نحويّة، يقول عن أفعال العلم والشّك التي تنصب مفعولين: "فإذا ابتدأت بهذه الأفعال نصبت مفعولين، نحو: (ظننت زيدا قائما) و(علمت أخاك مسافرا) ... فإذا توسطت الأفعال جاز الإلغاء والإعمال نحو:(زيدا ظننت قائما) و(زيدٌ ظننت قائم)، والإعمال أفضل من الإلغاء". (ص137؛138)

ويقول في موضع آخر: "ولا يتعدّى اللازم إلى مفعول به ويتعدّى إلى خمسة أشياء وهي: المصدر وظرف الزّمان وظرف المكان والمال والمفعول له نحو: جلس زيد جلوسا يوم الجمعة عند عمر ضاحكا إكراما له". (ص142)

16-يبين تعدّد المصادر للفعل: إن وجد أكثر من مصدر للفعل؛ فإنّه يبين ذلك فمثلا: يقول في مصدر رباعي على نحو دحرج: "يقول: دحْرَجَ دَحْرَجَةً... ويقال: دِحراجا". (ص169)

17-الاستطراد: يستطرد أحيانا قليلة، ثم يعود لموضوعه الرّئيسي فمثلا: يحدثنا عن المصادر المنشعبة، ثم يستطرد بذكر اسم المكان، ثم يعود للمصادر المنشعبة يقول: "رجعنا إلى المصادر المنشعبة". (ص176) "والمقصود بالمنشعبة، أي: الأبنيّة المزيدة". (ص169).

18-يفسّر الغريب: يفسّر بعض المفردات أحيانا، يقول: "لا تزاد الواو أوّلا ولكن تزاد حشوا، نحو: (كوثر) و(جوهر)، وهما من الكثرة، والجهارة في الصّوت". (ص216).

ويقول: "تزاد الميم أوّلا نحو: مَذْهَب ومَضْرَب، وحشوا نحو :(هَرْمَاس) وهو الأسد من الهَرس وهو الدّق" . (ص217).

وأحيانا لا يفسر نحو: "عيدل، وزيدل". (ص222)، وغير هذا المثال كثير. انظر: (ص90؛91؛ 94؛95).

19-اهتمامه بقواعد رسم الهمزات: اهتم بالإملاء فوضع فصلا بعنوان: "في حكم الهمزة في الخط ". (ص261)، وبين أنّ الهمزة المتوسّطة تكتب حسب حركتها وحركة الحرف الذي يسبقها، وأنّ الهمزة المتطرّفة تكتب حسب حركة الحرف الذي يسبقها، (ص261-263)، كل ذلك مشفوع بأمثلة توضيحيّة.

20-حل العقد: جعل آخر باب في القسم الأوّل لحل العقد. ويقصد بهذا المصطلح قضايا صرفيّة مشكلة، فيقوم ببيان التّغيير الصّرفي الطّارئ على هذه الكلمات، مثل: كلمة يعفون للرجال وللنساء، يقول: "ولكن التّقدير يختلف؛ لأنّ الواو في هم يغزون واو ضمير للفاعل، والنّون علامة الرّفع، والواو في (هن يغزون) لام الفعل، والنّون ضمير جماعة النّساء، فلا تسقط في جزم ولا نصب، فوزن (يغزون) في المذكر يفعون، وفي المؤنّث يفعلن، وعلى ذلك قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ}[51] وهو في موضع نصب. (ص265)، وغير ذلك من العقد. (ص265-276)

ويلاحظ أنّ النّون لم تحذف؛ لأنّها نون النّسوة، أمّا نون الفعل المضارع فقد حذفت؛ لأنّ المضارع من الأفعال الخمسة.

21-اهتمامه بالجانب التّعليمي: ويظهر ذلك جليا في الإسناد، حيث يسند الضّمائر للفعل فمثلا: يسند الضّمائر للفعل الماضي الثّلاثي الصّحيح السّالم في حال الغائب والمخاطب والمتكلم، للمفرد والمثنى وجمع المذكر والمؤنّث، وكذلك ما لم يسم فاعله (المبني للمجهول)، في الماضي ويبين كيفيّة إسناده، وكذلك المستقبل (المضارع) ويبين كيفيّة إسناده في الماضي والمضارع، ولجميع الضّمائر، يقول:" وجوه الماضي من النّصر: المغايبة: نصر، نصرا، نصروا، نصرتْ، نصرتا، نصرن. المخاطبة: نصرتَ، نصرتما، نصرتم، نصرتِ، نصرتما نصرْتن. المتكلم: نصرتُ نصرنا". (ص277)

وممّا يدل على أنّه كتاب تعليمي قوله: "وإذا أردت أن تعرف الزّائد من الأصلي؛ فانظر إلى الكلمة، فأي حرف وجدته ساقطا في الاشتقاق فاحكم بأنّه زائد نحو: ضارب، وتضارب واستضرب وضرب؛ لأنّك فقدت هذه الزّيادات في تركيب (ضرب)؛ فعرفت أنّها زوائد، وما بقي فهو الأصل ". (ص77)

وممّا يدل على أنّه كتاب تعليمي-أيضا-قوله:

"وتقول: (تجلبب تجلببا)، كما تقول: (تدحرج تدحرجا)، وعلى هذا القياس فافهم". (ص184)، وأحيانا بلفظ "فاعرفه"، (ص205؛226)، وأحيانا بلفظ "فاعرف ذلك". (ص208)

ثانيا: الأصول الصّرفيّة عند الميداني: تشمل الأصول السّماع والقياس والتّعليل والتّأويل والإجماع، وإليك تفصيل ذلك:

1-السّماع: يعرفه الإمام السّيوطي بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام ممّن يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه -صلّى الله عليه وسلّم-، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر"[51].

وقد اعتمد على السّماع في التّدليل على صحّة قواعده الصّرفيّة، سواء القرآن أم الشّعر أم لهجات القبائل، والأمثلة على استشهاده بالشّعر والقرآن كثيرة، وقد كان يذكر القاعدة ثم يأتي بالآيّة، ومن الأمثلة على ذلك قول الميداني:" (المَـفْعَل) من الثّلاثي الصّحيح يكون بمعنى المصدر وبمعنى الموضع، نحو: هَرَبَ هَرَبًا وَمَهْرَبًا...وقَعَدَ قُعُودًا ومَقْعَدًا، وهذا مقعد فلان أي موضع قعوده، قال تعالى: {فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِم}[51]، أي بقعودهم". (ص173)، وسيتعرض الباحث لهذا الموضوع بالتّفصيل في: استشهاده بالقرآن والقراءات.

وأمّا استشهاده بالحديث؛ فلم يرد في كتابه أي حديث.

ومن استشهاده بالشّعر قوله: "من معاني (تَفعَّل) التّكلف للشيء والتّشبيه، نحو قوله:

وَقَيْسَ عَيْلانٍ وَمَنْ تَقَيَّسَا[51]

أي من تشبه بهم". (ص154).

ومن استشهاده بالشّعر ولغات العرب قوله: "وأبنيّة الثّلاثي من المعتل الفاء خمسة ... ولم يجئ فيه فَعَلَ يَفْعُلُ إلاّ حرف واحد وهو وَجَد يَجُدُ وهي لغة بني عامر قال لبيد بن ربيعة العامري:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا[51]

وسائر العرب يقولون: وَجَدَ يَجِدُ. (ص112).

وممّا أشار إليه من لغات العرب جواز القول: اتعدّ وايتعدّ، يقول: "افتعل من المعتل الفاء يختص بحكم، وهو أنّ الفاء تقلب تاء ثم تدغم التّاء في التّاء سواءً كانت فاء الفعل واواً أو ياءً نحو: اتعدّ من وعد، واتّسر من يسر ... وبعض العرب لا يبدل، ويترك الفاء على حالها واواً كانت أو ياءً نحو: ايْتعدّ يَوْتعدّ ايتعادا فهو مُوْتعدّ والأمر: ايْتعدّ ". (ص275).

والملاحظ في كل استشهاداته أنّه يأتي بالشّواهد لا لتقعيد القاعدة، وإنّما لإثبات صحّتها، وتوضيحها.

2–**القياس:** وهو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[51].

ومن الحمل عند الميداني: قوله: "تحذف الفاء إذا كانت واوا في ثلاثة مواضع: أحدهما: في المضارع من (فَعَلَ يَفْعَلُ) إذا كان مكسور العين لفظا نحو: يعدّ والأصل (يوعد) ... وكذا حكم (أفعل ونفعل وتفعل) نحو (أعدُ) و(تعدّ) و(تعدّ) حملا على الأوّل". (ص202).

واستخدم مصطلح الشّاذ للدلالة على الخروج عند القياس يقول: "وحذف العين من الشّاذ مثل (مذ) و(سه) والأصل: (منذ) و(سته). (ص209).

ويعقد فصلا بعنوان: "فصل في القلب الشّاذ". (ص242) وفصلا آخر بعنوان: "في حذف الهمزة شاذا مثل ويلُمّه". (ص259).

ومصطلح الشّذوذ يرجح أنّ أصوله بصريّة؛ ذلك لأنّ الكوفيين لا شذوذ عندهم بل يُقِّعِدون لكل مسموع.

ومن الألفاظ الدّالة على القياس–عنده–كلمة (نادر)، فمصدر الفعل الذي على وزن (فَعَلَ يَفْعِلُ) مثل: (سَرَقَ يَسْرِق) يكون على وزن (فَعَل) مثل: سَرَقَ سَرَقًا، وعلى أوزان أخرى منها (فَعْلان) نحو: (لَوَى ليّان)، ثم يعقب بقوله: "وهو نادر". (ص164)

ويبين بعض التّغييرات التي تطرأ على الكلمة، ليبين القياس فيها، يقول: "ومصدر (استفعل) نحو: (استخرج استخراجا)، فهذه الثّلاثة[51] لا تزول عن وصفها إلاّ استفعال ذوات الثّلاثة [51]نحو: (استجاب استجابة) والأصل: استجوابا على قياس الصّحيح، غير أنّهم أسكنوا الواو ونقلوا حركتها إلى ما قبلها فصارت ألفا وعوضوا الهاء منها فقالوا: استجابة، وكذلك العلة في: قام إقامة". (ص179).

3–التّعليل: اهتم الميداني بالتّعليل، وهي كلّها علل أوليّة بغرض التّعليم، وهي مبسوطة في الكتاب بكثرة، ومن أمثلة التّعليل عنده قوله: "وأمّا (فِعُل) فلا يوجد في كلامهم البتة؛ لاستثقالهم الخروج من الكسرة إلى الضّمة، ومن الضّمة إلى الكسرة". (ص83)

وجعل الهمزة من حروف العلّة، يقول: "وإنّما جُعل الهمزة في حروف الاعتلال؛ لأنّها تلين فتلحق بحروف العلة، نحو: سال وقرا في تخفيف: سأل وقرأ". (ص125)

ويقول في باب بعنوان: "في أبنيّة الأفعال": "الفعل على وجهين: ثلاثي ورباعي نقصت الأسماء عن الأفعال بدرجة؛ لثقلها وخفة الأسماء". (ص98)

ويعلل تسميّة المعتل الفاء بالمثال، فيقول: "وقيل لمعتل الفاء (المثال)؛ لأنّه ماثلَ الصّحيح في احتمال الحركة وذلك قولك: (وعد) و(وضع) مثل قولك: قَعَد ووضع". (ص130).

ويعلل بعض التّغيير في بعض المصادر فيقول: "ومصدر (إفعالّ) (إفعيلال) ومصدر (افعلّ إفعلال)، ومصدر (افعوعل افعيعال)، والأصل: افعوعال، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها صارت ياء، ولم تقلب في (اجلوّذ اجلواذا) للإدغام". (ص183)

4–التّأويل: التّأويل نادر في كتاب الميداني، وهذا مثال عليه، يقول "ومن صيغ المبالغة "مِفْعِيل" نحو: مسكين ومِئشير ورجل معطير، وهذا البناء لا يؤنّث، وربّما قالوا: امرأة مسكينة تشبيها بـــ: فقيرة". (ص193).

5–الإجماع: يبين الميداني أن صيغ الرّباعي خمسة، وهي موجودة في الأسماء والصّفات، وهي فَعْلَل مثل ثعلب، وفِعْلِل مثل: زِبْرِج، وفِعْلَل مثل: درهم، وفُعْلُل مثل: بُرقُع، وفِعَلّ مثل: قِمَطْر، ثم يقول: "هذا ما أجمعوا عليه". (ص91).

ومن الأمثلة على الإجماع قوله: "فأمّا (رأى يرى) فالقياس يرأى على حكم أخواتها، إلاّ أنّ **العرب أجمعت** على حذف الهمز من مستقبلها[51] في جميع الوجوه". (ص307).

وكذلك: (أَكْرَمَ يُؤَكْرِمُ، أَنَا أُأَكْرِمُ)، فلمّا كان المتكلّم عن نفسه قد احتاج إلى النّطق باجتماع الهمزتين في نحو :(أَنَا أُأَكْرِمُ)، وذلك مستثقل عندهم؛ حذفوها أصلا من جميع أمثلته؛ لئلا يختلف طريق الفعل، وفتحوا الهمزة فرقا، وربّما استعمله الشّاعر على الأصل كقوله:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُوَكْرِمَا[51] (ص200).

وأحيانا يشير إلى الإجماع بقوله: "وهذا ما لا خلاف فيه، وذلك نحو قوله: "وقد جاءت أحرف[51] من المعتل على (فَعِلَ يفعِلُ)، ولم يرد فيها الفتح وهي: (وَرِثَ يَرِثُ) و(وَفِقَ يَفِقُ) و(وَمِقَ يَمِقُ) و(وَرِمَ يَرِمَ) و(وَرِعَ يَرِعُ) و(وَلِيَ يَلِي)، هذا ما لا خلاف فيه". (ص105)

وممّا سبق يلاحظ أنّ الميداني يحترم الإجماع، ويورد مفردات الإجماع في كتابه.

ثالثا: شواهده: وتشمل القرآن والشّعر والأمثال من كلام العرب، ولم يذكر الباحث الحديث الشّريف؛ لأنّ الميداني لم يستشهد به.

أ–الاستشهاد بالقرآن والقراءات: بلغ عدد الآيات التي استشهد بها الميداني أربعا وأربعين آيّة، وهذه بعض النّماذج على كيفيّة استشهاده:

1–يذكر أنّ من صور المصدر للفعل الذي على وزن أفعل: يكون على وزن اسم المفعول، يقول: "ويجي على وزن المفعول من هذا الباب نحو: (أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرَجْتُهُ مُخْرَجَ صِدْقٍ)، قال تعالى: {وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[51]. (ص171).

2–ومن معلوم أنّ المصدر من فَعَّلَ على وزن تَفْعِيلٍ، إلاّ أنّه ممكن أن يجيء على وزن مُفَعَّلٍ، يقول الميداني: "ويجيء على مُفَعَّلٍ، نحو قوله تعالى: {وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ }[51]". (ص177).

3–ويحترم القراءات ولا يردها، فمثلا: يتكلم الميداني عن النّقل في الهمزة يقول: "اعلم أنّ للهمزة في الحذف قياسا واحدا، وذلك أن تقع متحركة وقبلها ساكن؛ فإنّها في هذه الحالة تخفّف بأن تنقل حركاتها إلى السّاكن قبلها وتحذف هي، نحو: قال تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ}[51] في موضع قدْ أَفلح". (ص257)، يعني: قَدَ فْلَحَ[51].

4–وفي فصل أبنيّة المبالغة، يقول: "ومنها فُعَال–بضم الفاء وتخفيف العين–نحو: طُوَال وكُبَار وعُجَاب في مبالغة: طويل وكبير وعجيب، فإذا أرادوا زيادة المبالغة شددوا العين فقالوا: طُوَّالٌ وَكُبَّارٌ، قال تعالى: {وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا}[51]وقرئ بالتّخفيف". (ص194)، وهي قراءة ابن محيصن[51].

5–واعتد بالقراءات، ولم يناقش في حجيتها ما دامت صحيحة، يقول:" وإذا أدخلت حرف الجزم على المضارع؛ جاز لك الإظهار والإدغام نحو: (لَمْ يَمُدَّ وَلَمْ يَمْدُدْ) ويجوز الفتح والكسر نحو: (لَمْ يَمُدَّ وَلَمْ يَمُدِّ)، ويجوز الضّم نحو: (لَمْ يَمُدُّ)، وعلى هذا قُرِئَ، قال تعالى: {وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ}[51] بالضّم، أتبع ضمّة الرّاء ضمّة الضّاد". (ص294).

6–وأحيانا يستنبط المعنى من خلال تعدّد القراءات، ويوضّح الخلاف الصّرفي فيها، يقول معلّقا على قوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ}[51]: "مَنْ جعله من القرار قال: الأصل (اقْرِرْنَ) فنقلت حركة الرّاء إلى القاف؛ فاستغنى عن ألف الوصل فحذفت وكذلك حكم إحدى الرّائين، وهذا مذهب للعرب... وقُرِئَ (وَقَرْنَ) من (قرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ)، وهي لغة في (قَرَرْتُ أَقَرُّ)، والأمر من هذا (اقْرَرْنَ)، فنقلت حركة الرّاء وهي الفتحة إلى القاف، ثم فعل به ما فعل بـ (اقْرِرْنَ)، فصار (قَرْنَ).

ويجوز أن يكون قِرْنَ[51] –بكسر القاف–الأمر من (وَقَرَ يَقِرُ) من الوَقَارِ وهو الثّبات والسّكون، وكل حسن". (ص32؛33).

ويتضح من الآيّة السّابقة أن معنى قَرْن وقِرن للاستقرار، ثم يضيف للفعل (قِرْنَ) معنى آخر وهو الوَقَارُ.

وممّا سبق يتضح أنّه يحتج بالقراءة القرآنيّة، ويأتي بها للاستدلال على القاعدة، لا ليبني قاعدة، كما أنّه لا يرد أيَّ قراءة.

ب–الشّعر: بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها أربعا وثلاثين بيتا، ومن الأمثلة على استشهاده بالشّعر:

1–يرى أنّ التّضعيف يبدل حرف علة؛ لذلك فالفعل الصّحيح والاسم الصّحيح ما خلا من التّضعيف، ويستشهد على ذلك بقول الشّاعر:

تَقَضِّيَ الْبَازِي إِذَا البَازِي كسَرْ[51]

أي: تَقَضَّضَ. (ص125؛126).

والشّاهد في هذا البيت أن تقضض أصلها قَضَّ، فهي فعل مضعف ثلاثي، وأبدل الحرف الثّالث حرف علّة وهو الياء.

2–يجيء (تَفَاعَلَ) بمعنى أَفْعَلَ نحو: تَخَاطَأَ: أَخْطَأَ، ويستشهد بقول الشّاعر:

تَخَاطَأَتِ النَبْلُ أَحْشَاءَهُ وَأُخِّرَ يَومِي فَلَمْ يَعْجَلِ[51]

(ص156؛157).

3–من المعلوم أنّ مصدر أَفْعَلَ على وزن إِفْعَالٍ، يقول الميداني: "المصدر من أفعل يجيء مكسور الهمزة، فرقا بين الجمع والمصدر كالأَسْرَارِ والإِسْرَارِ، ويجيء المصدر على وزن فَعَالٍ، قال القطامي:

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[51]

يريد: إِعْطَاءَكَ". (ص170؛171).

والشّاهد في هذا البيت جاء المصدر على وزن (فَعَالٍ)، وهو كلمة عطاء.

وبناء على ما سبق: فإنّ الميداني يأتي بالشّاهد الشّعري ليوضح قاعدة موجودة أصلا، أو ليبين الشّذوذ الخارج عن القاعدة.

ت–استشهاده بالمنثور من كلام العرب: لم يرد في كتابه إلاّ إشارة لمثلين فقط وذلك في معرض حديثه عن معاني اسْتَفْعَلَ، يقول الميداني: "ويكون بمعنى التّحول من حال إلى حال نحو: اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ [51]، وَاسْتَنْوَقَ الجَمَلُ"[51]. (ص151؛152).

رابعا: مصادره: تشمل المصادر عند الباحثين أقوال العلماء والكتب.

أ–الكتب: لم يَرِدْ من ذلك شيء.

ب–أقوال العلماء: ورد عند الميداني ثمانيّة علماء، وسيذكرهم الباحث حسب عدد تكرار الأخذ عنهم، وهم على النّحو الآتي: الأخفش ثلاث مرات، والفراء مرتان والباقي مرة واحدة، وهم: الخليل بن أحمد، وأبو عمرو بن العلاء، وسيبويه والأصمعي والليث، وابن السّراج، ومن الأمثلة في أخذه عنهم:

1–فقد يَرُد الميداني كلام الأخفش، قال في باب: في أبنيّة الأسماء، إنّ المستعمل عشرة أوزان، والباقي مهمل وهو (فُعِل وفِعُل)، ثم يقول: "غير أنّ الأخفش قال: "قد جاء حرف واحد وهو الدّئِلُ لِدُوَيْبَةٍ". (ص81).

ثم يوضّح أن صيغة (فُعِل) موجودة في الفعل المبني للمجهول، أمّا في الأسماء فلا يوجد، يقول: "وأمّا (فِعُل) –بكسر الفاء وضم العين–فلا يوجد في كلامهم". (ص81).

2–وقد يعتمد كلام الأخفش، ويرد كلام الخليل وسيبويه في مسألة وزن (مَقُول وَمَبُوط) يقول: "واختلفوا في ياء مَخِيطٍ، فقال بعضهم[51]: إنّها الياء الأصليّة، والذي حذف واو مفعول؛ ليعرف الواوِي من اليائي. وقال آخرون[51] إنّها واو مفعول، قلبت ياء، والذي حذف الياء الأصليّة، وهذا هو القول؛ لأنّ الواو مزيدة للبناء للمفعول، فلا يجوز أن تحذف، والأصل أحق بالحذف" (ص286).

3–يذكر الميداني أنّ صيغ الرّباعي خمسة أوزان، ثم يقول: "وزاد الأخفش بناء سادسا وهو فُعْلَل نحو: جُنْدَب وبُرْقَع، ووافقه عليه الكوفيون، وأمّا البصريون فلا يقبلون هذا البناء، ويروونهما بالضّم" (ص91).

وسكت الميداني، ولم يفاضل بين الرّأيين.

4–يعتمد الميداني كلام أبي عمرو بن العلاء –أحد أعلام مدرسة البصرة–وذلك حين تحدّث عن مضارع (فَعَل) يقول: "أمّا فَعَلَ فإن مضارعه على ثلاثة أوجه: والثّالث: يَفْعَلُ نحو: منع يمنع، وهذا الثّالث لا يكون إلاّ وموضع عينه أو لامه حرف من حروف الحلق نحو: ذهب يذهب ومدح يمدح ... إلاّ حرفا واحدا وجاء على غير هذا الشّرط وهو: أبى يأبى. فأمّا (رَكَنَ يَرْكُنُ) كما رواه أبو عمرو و(رَكِنَ يَرْكَنُ) لغتان، ثم أخذوا الماضي من إحداها والمستقبل من الأخرى فقالوا: (رَكَنَ يَرْكَنُ). (ص101).

5–يورد رأي الفراء ولا يعترض عليه: يقول: "قال الفراء: فيها لغتان:(حَمِق وحُمُق) و(خرِق وخَرُق) و(سَمِرَ وسمُر) (عَجِفَ وعجُف). (ص189).

6–يذكر رأي الفراء والرّأي الآخر دون مفاضلة: يقول الميداني: "والمصدر من (فَاعَلَ) يجيء على مُفَاعَلَةٍ) وَ(فِعَال) نحو (قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً)، وأهل اليمن يقول: قِيتَالاً. قال الفراء: وهو أقيس؛ لأنّهم أرادوا أن يثبتوا الألف في المصدر ... غير أنّهم صيروها ياء لكسر ما قبلها، ومن حذف الياء اكتفى بالكسرة عنها". (ص179).

واضح من كلام الفراء أنّه يذكر في المسألة رأيين، ولا يرجح رأيا على رأي، ثم يورد الفراء ولم يعارضه أو يناقشه.

ويرى الباحث أن (قِيتَالاً) صحيحة، وإن كانت غير مستخدمة اليوم، بدليل قول الله عزّ وجلّ: {قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ}[51].

يتضح ممّا سبق أنّ الميداني رد كلام الخليل وسيبويه مرة، وأخذ برأي أبي عمرو بن العلاء مرة، كما أخذ برأي الأخفش مرة، ورده مرة، وأخذ برأي الفراء مرتين، وذكر الخلاف بين البصريين والكوفين، ولم يرجح بينهم.

ويستنتج من ذلك أن لا ينحاز لمدرسة على حساب الأخرى، وإنّما يقوم مذهبه على الانتقاء والحياديّة.

خامسا: مصطلحاته:

1–يطلق على الفعل المبني للمجهول مصطلح الفعل المبني للمفعول يقول: "نحو: (ضُرِب) إذا بُنِيَ الفِعْلُ لِلمَفْعُولِ". (ص82)، ويطلق عليه أيضا "مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ" (ص277؛282)، وهي مصطلحات بصريّة[51].

2–الأفعال **المنشعبة**، وتعني المزيدة، وقد ورد هذا المصطلح في أكثر من موضع منها قوله: "أَمَّا مُنْشَعِبَةُ الرّبَاعِيّ فَثَلاثَةُ أَبْنِيَة". (ص118)، ومنها قوله: "فِي مَصَادِرِ المُنْشَعِبَةِ". (ص169)، المنشعبة أي: المصادر للأفعال المزيدة.

3–المضعّف: ويقال له: **الأَصَمُّ** [51]، وهو الذي عينه ولامه من جنس واحد نحو: السّمّ والعمّ في الأسماء، وسرّ وفرّ في الأفعال. (ص128).

4–الأجوف: المعتل العين، **ويسمى ذو الثّلاثة**، وهو على ضربين: واوِي ويائي مثل: قال يقول، كال يكيل. (ص129).

5–المعتل اللام ويقال له النّاقص، **وذو الأربعة**، وإنما قيل لهذا ذو الأربعة؛ لأنّك إذا أخبرت عن نفسك في الماضي قلت: دعوتُ، ورميتُ، فتكون على أربعة أحرف. (ص129؛130).

6-وكذلك يقال: **(ذو الثّلاثة)** لمعتل العين؛ لأنّك إذا أخبرت عن نفسك في الماضي قلت: عدت (عاد)، وخفت (خاف)، وكلت (كال). (ص130).

7-يطلق على همزة التعدّيّة-التي تجعل اللازم متعدّيا-**همزة النّقل**. (ص143)

8-يطلق على اسم المكان "**الموضع**"، يقول: "المفْعَل من الثّلاثي الصّحيح يكون بمعنى المصدر، وبمعنى الموضع نحو: هَرَب هَرَبا وَمَهْرَبا ...وقَعَدَ قُعُودا ومَقْعَدا أي: موضع قعودة". (ص173).

9-**التّمثيل**: يطلقه على الميزان الصّرفي يقول: "أن تقابل حروف الكلمة الواردة عليك بالفاء والعين واللام باللام". (ص70).

10-يستخدم مصطلح **الكنايّة**، وهو مصطلح كوفي[51] مرادفا للضمير، يقول:" وإذا وصلت الكنايّة بهذه الأفعال مع نون التّوكيد قلت: لينصرنني" (ص281)، ويكرر المصطلح نفسه (ص282؛285)

ويستخدم مصطلح **الضّمير** كذلك. (ص295)، وهو مصطلح بصري[51].

11-يبين أنّ هناك مرادفات للفعل الماضي وهي: غابر وماض. كما أنّ هناك مرادفات للفعل المستقبل وهي: مضارع وغابر. ويقال للفعل المتعدّي: مجاوز وواقع وغير لازم. ويقال للازم: مطاوع، وغير واقع. ويقولون للصيغة الصّرفيّة: بناء ومثال ووزن وزنة ووزان. (ص69؛70).

12-يستخدم مصطلح حل العقد؛ لبيان حل بعض الإشكالات الصّرفيّة. (ص265).

ومن خلال مصطلحاته يلاحظ أنّه يستخدم المصطلحات البصريّة والكوفيّة، دون تمييز بينها؛ ممّا يدلل على أنّ مذهبه يقوم على الانتقاء والاختيار.

سادسا: موقفه من البصريين والكوفيين:

أ-موافقته للبصريين:

1-عنده المصدر أصل الاشتقاق، يقول في تعريف الصّرف: "أن تصرف الكلمة الواحدة فتتولد منها ألفاظ مختلفة مثل: تقول من (الضّرب): ضرب يضرب، ومن (العلم) علم يعلم". (ص66)، وواضح أنّه اشتق من المصدر، وهذا يوافق البصريين[51].

2-يقول في الباب الثّاني: "أبنيّة الأسماء الثّلاثة: ثلاثي مثل بكر وجمل، ورباعي مثل ثعلب وجعفر، وخماسي مثل سفرجل وشمردل". (ص80)، وهذا موافق للبصريين[51]، إذ جعلوها كلّها أصولاً.

3-يرى أنّ حروف الزّيادة عشرة مجموعة في قولنا: "هويت السّمات". (ص211) وهذا بخلاف أهل الكوفة الذين يزيدون في الميزان الصّرفي غير هذه الأحرف[51].

4-ولم يجيء على التّمام في هذا الباب[51] إلاّ حرفان: مسك مدووف[51] وثوب مصوون" (ص285) وهذا موافق للفراء، حيث قصره على السّماع، وهذا هو مذهب البصريين[51]، حيث منعوا إتمام اسم المفعول.

ب-موافقته للكوفيين:

1- وافقهم في استخدام مصطلح الكنايّة أكثر من استخدامه للضمير. (ص281؛282؛285)

2-استخدم الميداني التّركيب: "العشرة الأبواب"، فقال: "وهذا ثبت العشرة الأبواب والله الموفق للصواب". (ص62)، وهذا التّركيب جائز عند الكوفيين، ممنوع عند البصريين"[(51)].

سابعا: نتائج الدّراسة: من خلال ما سبق، فقد توصلت الدّراسة إلى النّتائج الآتيّة:

1-ترتيب الموضوعات الصّرفيّة عند الميداني تختلف في معظمها عن ترتيبها عند ابن مالك، بالإضافة إلى أنّ الميداني أضاف بعض الموضوعات التي لم يتطرق لها ابن مالك، مثل: الإسناد للضمائر، حل العقد، وهي المشاكل الصّرفيّة.

2-لم يتطرق الميداني للموضوعات الصّرفيّة الآتيّة: المقصور والممدود، وجمع التّكسير، والتّصغير، والنّسب، والتّأنيث، وهي موجودة عند ابن مالك.

3-يقوم مذهبه على الاختيار، فهو يوافق سيبويه أحيانا، وأحيانا يخالفه ويوافق الأخفش، وأحيانا يوافق الكوفيين أو البصريين.

4-ذكر مصطلحات غير مشهورة منها: حل العقد، بين فيه الحل لبعض المشاكل الصّرفيّة، والأمثلة مرادفا للصيغ الصّرفيّة، والأفعال المنشعبة مرادفا للأفعال المزيدة والفعل الأصم مرادفا للمضعف الثّلاثي، والفعل ذو الثّلاثة مرادفا للفعل الأجوف العين، والفعل ذو الأربعة مرادفا للفعل النّاقص، والتّمثيل مرادفا للميزان الصّرفي وغير ذلك ممّا ورد بهذه الدّراسة.

5-الميداني احترم القراءات، ولم يرفضها أو يخطئها.

6-الميداني يبين المعاني حال تعدّدت القراءات.

7-الميداني يشبه الباحثين في العصر الحديث، فقد بين في مقدّمته أنّ كتابه ينقسم لقسمين، ثم وضع مقدّمة للقسم الأوّل، ومقدّمة للقسم الثّاني.

مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم:

1–أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت538هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى 1419هـ–1998م.
2–إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السّكيت (ت244هـ) تحقيق محمّد مرعب، دار إحياء التّراث العربي، الطّبعة الأولى 1423هـ–2002م.
3–الأعلام، لخير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس الزّركلي الدّمشقي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الخامسة عشر 1482هـ–2002م.
4–الاقتراح في أصول النّحو وجدله، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق وشرح د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى 1409هـ–1989م.
5–الأمثال، لأبي الخير زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة الهاشمي (ت بعد400هـ)، دار سعد الدّين، دمشق، الطّبعة الأولى 1423هـ–2002م.
6–الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـ) تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، الطّبعة الأولى 1400هـ–1980م.
7–الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، دار الفكر، دمشق.
8–أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لأبي محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، القاهرة، الطّبعة الخامسة 1399هـ–1979م.
9–البدايّة والنّهايّة، لأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدّمشقي (ت774هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التّراث العربي، الطّبعة الأولى 1408هـ–1988م.
10–بغيّة الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة صيدا لبنان.
11–البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة، لأبي طاهر مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، دار سعد الدّين للطباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، الطّبعة الأولى 1421هـ–2000م.
12–تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرّزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزّبيدي (ت1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهدايّة.
13–تطور المصطلح النّحوي من سيبويه حتى الزّمخشري، ليحيى عبابنة، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطّبعة الأولى 1426هـ–2006م.
14–جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (ت400هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش النّاشر دار الفكر، دار الفكر، بيروت، الطّبعة الثّانيّة 1408هـ–1988م.
15–جمهرة اللغة، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الأولى 1407هـ–1987م.
16–ديوان جرير، شرح محمّد بن حبيب (ت245هـ)، تحقيق: د.نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، الطّبعة الثّالثّة، القاهرة 1406هـ–1986م.
17–ديوان القطامى، تحقيق: د.إبراهيم السّامرائى ود.أحمد مطلوب، دار الثّقافة بيروت، الطّبعة الأولى 1380هـ–1960م.
18–الزّاهر في معاني كلمات النّاس، لأبي بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار الأنباري (ت328هـ)، تحقيق د.حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت الطّبعة الأولى 1412هـ–1992م.
19–سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ) دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولي 1400هـ–2000م.
20–سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت1067هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول تركيا 1410هـ–2010 م.
21–شرح شافيّة ابن الحاجب، لنجم الدّين محمّد بن الحسن الرّضي الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمّد محيى الدّين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلميّة بيروت 1395هـ–1975م.
22–شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء، موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن علي الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصّانع (ت643هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى 1422هـ–2001م.

23–شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت573هـ)، تحقيق: د.حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر بيروت، الطّبعة الأولى 1420هـ–1999م.

24–الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، لأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت الطّبعة الرّابعة 1407هـ–1987م.

25–الكامل في القراءات العشر والأربعين الزّائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمّد بن عقيل بن سواده الهُذَلي اليشكري المغربي (ت465هـ) تحقيق: جمال بن السّيد بن رفاعي الشّايب، مؤسّسة سما للتوزيع والنّشر، الطّبعة الأولى 1428هـ–2007م.

26–كتاب الألفاظ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السّكيت (ت244هـ) تحقيق: د.فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطّبعة الأولى 1419هـ–1998م.

27–كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور بحاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت1067هـ)، مكتبة المثنى بغداد 1941م.

28–لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن على بن منظور الأنصاري الرّويفعى الإفريقى (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، الطّبعة الثّالثّة 1414هـ–1994م.

29–لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلاميّة، الطّبعة الأولى 1423هـ–2002م.

30–لمع الأدلة في أصول النّحو، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّوريّة 1377هـ–1957م.

31–مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم الميداني النّيسابوري (ت518هـ)، تحقيق: محمّد محيى الدّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

32–المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى 1421هـ–2000م.

33–المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى 1418هـ–1998م.

34–مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لشهاب الدّين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري (ت749هـ)، المجمع الثّقافي، أبو ظبي، الطّبعة الأولى 1423هـ–2002م.

35–معجم الأدباء لأبي عبد الله شهاب الدّين ياقوت بن عبد الله الرّومي الحموي (ت626هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت 1411هـ–1991م.

36–معجم المؤلّفين، لعمر بن رضا بن محمّد راغب بن عبد الغني كحالة الدّمشق (ت1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت.

37–معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، بيروت 1399هـ–1979م.

38–المعجم الوسيط، المؤلف مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدّعوة.

39–المنتخب من كتاب السّياق لتاريخ نيسابور، لأَبِي إِسْحَاقَ تَقِيّ الدّيْنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ محمّد بنِ الأَزْهَرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ محمّد العِرَاقِيُّ، الصّرِيْفِيْنِيُّ، الحَنْبَلِيُّ (المتوفى: 641هـ)، المحقق: خالدّ حيدر، النّاشر: دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، سنة النّشر 1414هـ–1994م.

40–مواقف الصّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثّالثّ والرّابع من الهجرة، د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

41–نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د.إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الزّرقاء الأردن الطّبعة الثّالثّة 1405هـ–1985م.

42–نزهة الطّرف في علم الصّرف، لأبي الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النّيسابوري (ت518هـ)، تحقيق: د.السّيد محمّد عبد المقصود درويش، دار الطّباعة الحديثة، القاهرة، الطّبعة الأولى 1402هـ–1952م.

43–النّشر في القراءات العشر، لأبي الخير شمس الدّين محمّد بن محمّد بن يوسف بن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي محمّد الضّباع (ت1380هـ)، المطبعة التّجاريّة الكبرى، دار الكتاب العلميّة.

44–وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر بيروت.